مسائل التصريف للدليل النقلي عند الآيدني (ت ١١٩١ هـ) في شرحه لكتاب بحر القواعد للبركَوي (ت ٩٨١ هـ)، القرآن الكريم و الحديث النبوي إنموذجاً

الباحثة : هبة حسن عباس

مديرية تربية ميسان

م.د باسم محمد عيادة

كلية التربية / جامعة ميسان

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق محمد وآله الطاهرين.

أما بعد. فالبحث يتناول الدليل النقلي عند الآيدني، القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف إنموذجاً، ومن خلال الشواهد التي أوردها الآيدني يتأكد لنال توجيهه الصرفي لمسائل الصرف المتنوعة التي وردت في تلك الشواهد، فيوافق من سبقوه تارة، ويخالفهم تارة أخرى، مستعيناً بآراء من سبقوه أو مؤصلاً لرأيه الحالي.

وقسمنا البحث إلى ثلاثة محاور، إبتدأناه بتمهيد عن تعريف الأدلة النقلية والسماع لغةً واصطلاحاً، ثم المحور الأول : حياة الآيدني مختصرة، والمحور الثاني : الشواهد الصرفية الخاصة بالقرآن الكريم وقراءاته، والمحور الثالث : الشواهد الصرفية الخاصة بالحديث النبوي الشريف، ثم جعلنا خاتمة للبحث، وثبت بالمصادر والمراجع المهمة الخاصة بالبحث.

وقد اعتمدنا بعض المصادر المهمة ، كتاب سيبيويه، والخصائص لابن جنّي، وبعض شرح الشافية لابن الحاجب، فضلاً عن كتاب المؤلف بحر القواعد.

وأما سبب اختيارنا للموضوع؛ فلكون الآيدني لم يدرس من ذي قبل، وهذا البحث كاشف لآرائه الصرفية المتنوعة، فإن أصبنا فمن الله التوفيق وإن أخطانا فمنه نطلب العفو.

الباحث

التمهيد :

الأدلة النقلية وتعريف السماع لغةً واصطلاحاً

الدليل لغةً: ((ما يُستدل به، والدليل: الدال، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلَّه دَلالة، والجمع أدِلة وأدِلاء)) [i]. والدليل هو المرشد، ويطلق على كل ما فيه دلالة وإرشاد[ii].

وأمّا في الاصطلاح: ((هو الذي يلزم من العلم به علم بشيء آخر، وغايته أن يتوصل العقل إلى التصديق اليقيني مما كان يشك في صحته، وهو ما يمكن التوصل به إلى معرفة الحقيقة))[iii].

وأمَّا الدليل النقلي: فهو أحد الأدلة النحوية، التي يكون سبيلها النقل المحض، وليس للمجتهد فيها غير استيعاب الحكم بعد إثباتها[iv]، بمعنى ((هو الدليل المتأتي من طريق الشاهد المسموع والمنقول نقلاً عن العرب...ويكثر في الأحكام التطبيقية التي يتركب في ضوئها الكلام العربي من حيث ظهور العلامات الإعرابية التي يتوجب على المتكلم مراعاتها في أواخر الكلم، ومثال هذا عموم الأحكام النحوية كوجوب رفع الفاعل ونصب المفعول به))[v].

((وقد عنى العلماء بدليل النقل المحتج به عناية كبيرة وقسموه من جهة إسناده قسمين: متواتر وآحاد))[vi]، وأخذ كل قسم من هذين القسمين يخبر عن علم خاص، له وزنه في تفسير النصوص عند اختلافها[vii]، فأمّا المتواتر هو الذي شمل عندهم لغة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكلام العرب، وهذا دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، واختلفوا العلماء في إفادته، فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد العلم الضروري؛ لأن هذا العلم هو الذي يكون بينه وبين مدلوله اتصال معقول، وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم النظري؛ لأن بينه وبين النظر اتصالاً، وتوهّمت ثُلَّة قليلة على أنه لا يفيد العلم بشيء؛ لأن العلم لا يتحقق بنقل كل واحد منهم، ولا يتحقق بنقل جماعتهم، فعلى ما تقدم أن ما ذهب إليه الأكثرون هو الأصح ؛ لأن هذا العلم لا يحتاج إلى عمليات عقلية ومعادلات فكرية، بل هو بحاجة القطع بصحة نسبة الخبر إلى من نقل عنه، وهذا يعتمد على عدم فقدان قدرة الإنسان البديهية لأهم أسباب التوجه من الانتباه وسلامة الذهن وسلامة الحواس وغيرها، إذن هذا العلم لا

يحصل بالنظر والاستدلال ولكن يحصل دفعة واحدة[viii].، وأمّا الآحاد فالمقصود به نقل الشخص الواحد، ولا يشترط أن يكون معه غيره في النقل، وذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن؛ لكثرة الاحتمالات الواردة فيه، وآخرون قالوا يفيد العلم، وهذا ليس بصحيح لورود الاحتمال فيه[ix].

وتُعدُّ الأدلة النقلية الركيزة الأساسية التي بنى عليها العلماء قواعدهم، فهم لم يبنوها على أسس ركيكة، بل اعتمدوا أفصحها وأدقها، ومن الأدلة النقلية المتفق عليها:

١-السَّماع، ويشمل :-

- القرآن الكريم.
- القراءات القرآنية.
- الحديث النبوي الشريف.
- كلام العرب، شعراً كان أم نثراً.

وفيما يأتي تفصيل لدليل السماع عند الآيدني وسنختصر على القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف كي لا يطول بنا المقام

١-السَّماع

السَّمْعُ لغةً: ((حِسُّ الأذن، وهي قوةٌ فيها، بها تُدركُ الأصْوات، والسمعُ للواحد والجمع، وهو الذِّكْرُ المسموعُ، الحسنُ الجميلُ، والسَّمَاع ما سمعتَ به فشاعَ وتُكلِّمَ به))[x].

وفي الاصطلاح:((وأعني به ما ثبتَ في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فَسَدَت الألسنةُ بكثرة المولّدِين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافرٍ))[xi].

((يُعدُّ السماع أصل الأصول وقوامها، وقطب رحى الأدلة وعمادها، فالقياس لا يبنى إلا عليه، والإجماع لا يستند إلا إليه، والنحاة وإن تعددت مشاربهم، واختلفت مذاهبهم، متفقون على أنه أصل أصيل، ينبغي الرجوع إليه، والبناء عليه، وسائر المصادر منه تبدأ وإليه تعود))[xii]، ولأهمية السماع اعتمد العلماء على جملة الكلام العربي المنطوقة أو المحكية التي كان يتكلم بها العرب الخلّص، وأخذوا من البادية ميداناً لاستقراء مادتهم اللغوية، ولسماعهم اللغة الفصحى من سكانها الذين لم تطرأ على ألسنتهم شائبة لحن، ولم تفسدها لكنة، ومثّل القرن الأول والثاني الهجريين مرحلة جمع اللغة وتدوينها، وبلغت قمة نشاطها، وأول من باشر بذلك هم علماء

البصرة، ثم علماء الكوفة، فعلماء بغداد، ولم يتقيدوا فقط بالرحلة إلى البادية إنما سمعوا عمن وفد إليهم من الاعراب[xiii]، إلا أن مرحلة السماع المباشر لم تستمر طويلاً؛ لأن هناك من تأثروا بالبيئة اللغوية الجديدة، فانتفى شرط الفصاحة عندهم، إذ نجدهم يسلكون طريقاً آخر وهو الرواية لاستقصاء المادة اللغوية واستقرائها[xiv]، وقد فرَّق الدكتور علي أبو المكارم بين السماع والرواية وعدَّ رواية العالم لما سمعه هو نفسه سماعاً، وأمَّا ما سمعه عن آخر أو تلقاه عن طريق مصنف أو كتاب فهو رواية، لكنه في الوقت ذاته معترف قد يكون السماع نفسه رواية، عندما يتحول السماع إلى الأجيال اللاحقة بالرواية[xv]، ويفهم من ذلك لم يكن لهؤلاء حق السماع المباشر، بل كان لهم حق الاستشهاد بروافد السماع التي استشهدوا بها أسلافهم من القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف وكلام العرب

وفيما يأتي تفصيل للأحكام السماعية لدى الآيدني التي سيتوضح من خلالها أن السماع مرجعٌ قوي معتبر عند أهل الصناعة، ويتبين من خلالها مدى اهتمامه بهذا الأصل.

المحور الأول :

الآيدني (اسمه ولقبه ونسبه ومولده ووفاته)

يقول الآيدني في مقدمة كتاب ((العبد الفقير إلى الغني، حسن بن مصطفى الآيدني المدعو بين طلبته بابن قره ديه لي ، وبذا اختصر جهداً في اسمه ولقبه)) [xvi].

نسبه الرومي : وهي نسبة إلى الاسم الذي أُطلق على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا [xvii]

أما مولد ونشأته : ما وجد في هامش المخطوط عندما ذكر اسم قريته يقول : ((ولد في هذه القرية أب أب هذا المحور : أي : جده)) [xviii]

وأما وفاته : فقد توفي (رحمه الله) سنة (١١٩١هـ / ١٧٧٧ م) [xix]

المحور الثاني :

القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

أ. **القرآن الكريم:**

إن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، قال ابن خالويه[xx] (ت٣٧٠هـ): ((قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك))، فهو غاية البلغاء ومقصد النحاة، وله الأثر العظيم في تقوية هذه اللغة وترسيخها، وما وجدناه أن الآيدني قد لَجأَ إلى هذا الأصل كثيراً لتعضيد كلامه، وكان معنيّاً بالاستشهاد به للاستدلال على استعمالات العرب، أُسوةً بالعلماء كلهم، واستدل بهذا الدليل على مسائل تتصل ببنية الكلمة وما يتعلق بها من مباحث صرفية، أو قضية صوتية، أو مسائل نحوية[xxi]، وكان عدد الآيات التي استشهد بها أربعاً وثلاثين آية من غير القراءات، فمرة يورد الآية كاملة، ومرة أخرى يورد جزءًا منها، وهو الأغلب ، وغايته بذلك تحديد موضع الشاهد للقارئ والمتعلم، من دون تشتيت ذهنه، ومن أمثلة شواهده على ذلك:

- ذكر الآيدني في الاستغناء عن همزة الوصل عند اجتماعها مع همزة المهموز، قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[xxii].

استشهد به على ما جاء به البركوي من استعمالات العرب الفصيحة في درج الكلام، وهي وأْمُرْ أفصح من وَمُرْ، إذ يقول((وقالوا: مُرْ، وهو أفصح من أُوْمرْ أصلها أُوْمر بالهمزتين أمريَن من تأمر، ويُعلم إعلالهما ممَّا سبق، وتفصيل هذا المقام أنَّ مُرْ، يعني: أمر المتكلم إلى المخاطب بأمره إلى الغير، لمَّا لم يبلغ مبلغ باب كُلْ وخُذْ في كثرة الاستعمال لم يلتزموا حذف الهمزة فيه،... ولكن أنهم إذا ابتدؤا به كان من عندهم أفصح من أُوْمرْ لاشتغال الهمزتين، ولو بعد القلب، وإذا وصلوا يعكس، وللإشارة إلى هذا، فقال: وأمَّا وأْمُرْ بالهمزة على الأصل، أصله أومر حُذفت الهمزة للوصل، فأُعيدت الثانية، كقوله تعالى:﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾، فأفصح من وَمُرْ لزوال الثقل بحذفها))[xxiii].

ويمكن توضيح ما قاله الآيدني: إن العرب عند الابتداء بالكلام عملت على إسقاط الهمزتين، أي: همزة الوصل وهمزة الفعل المهموز، في خُذْ و كُلْ ومُرْ، وهذا على خلاف القياس، لأن الأصل أوْخذ وأوْكل وأوْمر،

والقياس فيها قلب الهمزة الثانية واواً، فتصبح أُوخذ وأُوكل وأُومر بسبب انضمام ما قبلها، فعندهم مُرْ أفصح من أُومر بإبقاء الهمزتين؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين في الابتداء، ولكن لم يلتزموا بذلك في مُرْ؛ لأنه أقل استعمالاً من كُلْ وخُذْ، وأمَّا في درج الكلام وأُمُرْ هي أصح من مرْ؛ لزوال العلة وهي اجتماع الهمزتين، أي: زوال ذلك بسقوط همزة الوصل عند الوصل[xxiv]، وقد سبق الآيدني عدد من الشرّاح الى استعمال نفس الشاهد وموضعه، ومنهم: الزمخشري، والخضر اليزدي، والساكناني[xxv]، والخطيب الشربيني[xxvi] (ت٩٧٧هـ)[xxvii].

- وفي الأوزان السماعية لاسم الفاعل واسم المفعول، ذكر قوله تعالى:

﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ منَ المُحْسنينَ﴾ [xxviii]

الشاهد في الآية(قريبٌ)، استشهد به على مجيء الصيغة السماعية لاسم الفاعل: فَعَيل بمعنى الفاعل، إذ يقول:((ومن صيغتهما السماعية: فَعَيل، وهو قد يجيء بمعنى الفاعل، نحو: نصير بمعنى ناصِر، وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتُول،...، إلا أنه يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى المفعول، وذُكِر الموصوف كرجل قتيل، وامرأة قتيل، وإن لم يُذكر لا بدَّ من التاء في المؤنث خوف اللبس، وكذا إذا نقل إلى الأسمية دلالة على النقل، وإنْ ذُكِر الموصوف، نحو: كبشٌ ذبيح، ونعجةٌ ذبيحة، وأمَّا إذا كان بمعنى الفاعل، فيفرق بينهما بالتاء سواء ذُكِر الموصوف أو لا، هذا هو الأكثر، والقليل أنه لا يلزمه التاء، فعلى هذا لا حاجة إلى تأويله في قوله تعالى:﴿إنَّ رَحْمَتَ الله قريبٌ من المُحْسنينَ﴾، بمعنى قارب))[xxix].

يتضحُ مما سبقَ أن صيغة فعيل إذا كانت بمعنى مفعول فالمذكر والمؤنث بمنزلة واحدة، أمَّا إذا لم يُذكر الموصوف فلا بدَّ من التاء في المؤنث، وفي حال لم يتحقق به معنى الفعل بل موضوع لمعنى، يكون بالتاء، مثل: هذه ذبيحةُ فلان–قبل أن تذبح، وإذا تحقق به معنى الفعل، كان بغير التاء، مثل: شاةٌ ذبيحٌ، إذا ذُبحت[xxx]، وأمَّا فعيل بمعنى الفاعل فلا بدَّ من التفريق بين المذكر والمؤنث، وقد ذكَّرت قريب، مع أنها بمعنى الفاعل، ووجهوا النحاة ذلك لأسباب عدة، ومنها: رجحوا أن قريب لم يقصد به اسم الفاعل؛ لأنه لوكان بمعنى اسم الفاعل لقال: قريبة، بل قصد به معنى النسب، أي: ذات قرب، فحملوها على فعيل بمعنى المفعول التي لم تلحقها التاء، وهذا مما شبه به[xxxi]، وقد ذهب إلى الشاهد ذاته ابن جني، والزمخشري، والخضر اليزدي، وابن عقيل[xxxii].

- وفي ما يجوز فيه الفك والإدغام في المضارع المجهول، ذكر قوله تعالى:

﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ المَوْتَى﴾ [xxxiii]

استدل بهذا الشاهد على نصب المضارع المجهول بلا إدغام، إذ يقول:((وقيل: يجوز في مجهوله الإدغام، نحو: أُحْيّ يُحْيّ كأُعْطِي يُعْطِي، ولا يدغم حال النصب أيضاً، بل تقول: إنَّ يُحْيي حملاً على الأصل كقوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ المَوْتَى﴾، وتقول في تصرفاته: إحياء، فهو مُحْيي، وذلك مُحْياً لم يُحْي ما يُحْي... بحذف اللام))[xxxiv].

يريد الآيدني أن المضارع المجهول يجوز فيه الإدغام وعدمه في الرفع والجزم؛ وفي حال النصب، حملوه على الأصل المجرد، أي بلا إدغام؛ لأن حركة الحرف الثاني عارضة غير لازمة؛ بسبب العامل، فهو في الرفع ساكن وفي الجزم محذوف[xxxv]، وبذا يتفق الآيدني مع من سبقه باستعمال الشاهد نفسه من سيبويه وابن جني والرضي والخطيب الشربيني والأسكوبي[xxxvi].

- وجاء في المصدر غير الثلاثي على وزن فَعَّلَ، قوله تعالى:

﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[xxxvii]

استشهد به على أن(مُمَزَّق) جاءت على غير القياس، إذ يقول:((وقد يجيء على غير القياس على وزن تَفْعَال، نحو: تَكْرار، وعلى فَعَال بفتح الفاء وتخفيف العين كسَلام وأَذَان وصَلاة، وعلى مُفْعَّل كقوله تعالى:﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، وقيل: إنَّ الأخيرين هما اسم، يعني: أنَّ السلام مثلاً اسم للتسليم، والمُمزق اسم للتّمزيق))[xxxviii]، فالقياس في مزَّق تمزيق، فعَّل تفعيل، ومُمَزَّق ليس بقياس، وهذا الاستشهاد مسبوق إليه، لأن ابن جني والخضر اليزدي والماغوسي[xxxix] استشهدوا به[xl].

ب. **<u>القراءات القرآنية:</u>**

تُعدُّ القراءات ثمرة من ثمرات القرآن التي اشتغل العلماء بها خدمة للقرآن الكريم، فلها شرفٌ عظيم وفضلٌ كبير، وهي من الركائز الأساسية التي يستند إليها النحو العربي، وقد قال الزركشي عن علمها:((هو فن جليل، وبه تُعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كتباً، منها كتاب(الحجة) لأبي علي الفارسي، وكتاب (الكشف) لمكي...، وكل منها قد اشتمل على فوائد، وقد صنفوا أيضاً في توجيه القراءات الشواذ، ومن أحسنها كتاب (المحتسب) لابن جني، وكتاب أبي البقاء، وغيرهما))[xli] ، ومن سماتها أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو تحديد كيفية نطق الحروف من مخارجها وصفاتها وبيان الاختلاف اللهجي بين القبائل وكل ذلك بتلقيهم عن قراء القرآن من الصحابة، وأنها تمثل المادة اللغوية الكبرى لعلوم اللغة

العربية؛ لما فيها من سعة في تعدد وجوه الإعراب[xlii] ، وأمَّا موقف الآيدني من هذا الأصل فقد استدل باثنتي عشر قراءة، منها منسوبة إلى قارئيها، وأخرى غير منسوبة، وهي الأكثر عنده، ومن القراءات المتواترة والشاذة التي استشهد بها ما يأتي:-

- أورد قرائتين إحداهما منسوبة لابن عامر والأخرى لنافع في بيان أحوال نون التوكيد الخفيفة، إذ يقول: ((خلافاً ليونس والكوفيين؛ فإنهما أجازا دخولها بعد الألفين قياساً على الثقيلة باقية على السكون عند يونس اعتبار بمدّ الألف حركة، كقراءة نافع: ﴿**وَمَحْيَايَ**﴾ [xliii] بسكون ياء الإضافة وصلاً، ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿**وَلا تَتَّبِعَانّ**﴾[xliv]، بتخفيف النون وكسره، على قراءة ابن عامر))[xlv].

ويقتضي المقام توضيح ما قاله الآيدني، استشهد الآيدني بالقرائتين لما جاء في متن المصنف، أي: إن نون التوكيد الخفيفة لا تدخل على التثنية وجمع المؤنث عند البصريين وأولهم سيبويه [xlvi]؛ لأن بدخولها يؤدي إلى التقاء الساكنين، فنون التوكيد الخفيفة ساكنة والألفين ألف المثنى وألف جمع المؤنث ساكنين كذلك، ((والحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما في الدرج))[xlvii]، وأمَّا يونس والكوفيين جوزوا إلحاق الخفيفة بهما، لأن الألف كالحركة لما فيها من المدة، كما قرأ نافع مَحْيَايْ بإسكان الياء، ووجه القياس في ذلك اعتبار الألف حركة، بتحويلها من حركة طويلة إلى قصيرة، أو من فتحتين إلى فتحة واحدة، وهو نفس التوجيه الذي أجازه يونس[xlviii]، أمَّا نون التوكيد الشديدة في تَتَّبِعَانِّ جاءت في موضع جزم مؤكدة، وقرأها ابن عامر ولا تتَّبِعانِ بتخفيف النون حملها على شبهها بنون التثنية، وتخيّر لها الكسر؛ لأنها جاءت بعد الألف[xlix]، وقد سبق الآيدني المبرد، والسيرافي والأزهري وابن جني وذكرها مرة في الخصائص وأخرى في المحتسب والزمخشري وابن يعيش إلى الاحتجاج بهذه القراءة في الموضع نفسه[l].
- احتج بثلاث قراءات مجهولة من غير نسبة في موضع تخفيف الهمزة بطريق القلب، إذ يقول: ((ومثالها في كلمتين: كقوله تعالى:﴿ **الهُدَاتِنا**﴾على قراءة أصله **{ الْهُدَى ائْتِنَا}** [li] بالفصل بالهمزتين؛ لأنه أمر من أتى، فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حُذِفت همزة الوصل لاتصال الهدى إليه، فعادت الثانية لزوال موجب القلب، فحذف ألف الهدى لالتقاء الساكنين، ولكون التغيير في الآخر أوْلى، فصار ذات من الهداءتنا بمنزلة رأس، فقلبت الهمزة فيه ألفاً، كما في راس، وكذا قوله تعالى:﴿**الَّذِي اؤْتُمِنَ**﴾ [lii] وقوله:﴿ **يَقُولُ ائْذَن لّي**﴾ [liii] بقلب الهمزة ياءً في الأوّل، وواواً في الثاني على قراءة))[liv].

من المعلوم أن الهمزة الساكنة أمَّا تلتقي مع همزة أو لا تلتقي، فإذا جاءت بعدها يجب أن تدغم، وإذا جاءت قبلها فهي بحاجة إلى التخفيف، فتصيّرها إلى حركة ما قبلها، أي: إن كانت قبلها فتحة صارت الهمزة

ألفاً، وأن كانت قبلها ضمة صارت الهمزة واواً[lv]، وهذا هو القياس المطرد، وحكمها هي وحركة ما قبلها في كلمة مثل حكمها في كلمتين، ومنها القراءة التي ذكرها الشارح في قوله تعالى:﴿إلى الهُدَاتِتَا﴾،الأصل فيها همزتين الأولى للوصل مكسورة، والثانية فاء الفعل الساكنة، فقلبوا الثانية ياء على القياس، فعندما تقدم الأولى كلمة الهدى فلا حاجة لهمزة الوصل فسقطت؛ لأن بالإمكان النطق بالهمزة الساكنة لاتصالها بما قبلها، وفي هذه الحالة عادت الياء المقلوبة همزة ساكنة؛ لعدم بقاء سبب انقلابها، ومن ثم لاجتماعها مع ألف الهدى، حُذِفت ألف الهدى، لالتقاء الساكنين، ثم قُلِبت الهمزة ألفاً لانفتاح الدال قبلها، والعمل نفسه في القرائتين (يَقُولُوذَن)، و(الَّذِيتُمِنَ)[lvi]،واختُلِف في الألف الموجود في اللفظ، هل هو البدل على أنها الألف المبدلة من الهمزة، أو الإمالة على أنها ألف الهدى، والأول أكثر قياساً؛ لأن ألف الهدى سقطت عند عودة الياء همزة ساكنة[lvii]، والآيدني مسبوق بهذه القراءة، فقد ذكرها الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب والخطيب الشربيني والأسكوبي[lviii].

- ومن أمثلة استشهاده بقراءة شاذة غير منسوبة على تخصيص الصيغة الصرفية للفعل الماضي المجهول، إذ يقول:((والسّرُّ في كسر ما قبل الآخر وضمّ ما عداه أنه لا بدَّ من تغيير فيه ليفصل بين المعلوم والمجهول، وإنَّما خصوه به دون سائر الأوزان ليبعد عن أوزان الاسم، وللاحتراز عن الأثقل؛ لأن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل عن عكسه، وأمّا، نحو: فُزِدْ له بضم الفاء، وضِرْبَ بكسر الفاء وسكون العين فيهما مبنيتين للمفعول، كما قُرئ: **(رِدَّت إلينا)** بكسر الراء فشاذ))[lix].

يفهم من قول الآيدني أن الوزن الذي يجري عليه الفعل الماضي المبني للمجهول هو ضم أوله وكسر ما قبل الآخر، وهو وزن ثقيل، ولكن لكونه أقل استعمالاً من المعلوم فكان الثقل معادلاً لخفة الاستعمال، فلما حُذِف الفاعل خيف أن يُعتبر من الأسماء، فأصبح على وزن غير موجود في الأسماء، وظهرت تساؤلات كثيرة منها: لو حصل العكس، أي: كسر الأول وضم ما قبل الآخر، كذلك يُفرق بينهما، إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة يكون أثقل[lx]، وأمَّا الأفعال التي خرجت عن الأصل، وهي مبنية للمجهول نحو: فُزِدْ له، و ضِرْبَ، فلأنها وردت بهذه الحركات، وأشار إلى ذلك ابن جني بقوله: ((ومنه تقريب الحرف من الحرف... وعليه قول العرب في المثل لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ له [lxi]أصله فُصِدَ لَهُ، ثم أُسكنت العين، على قولهم في ضُرِب: ضُرْبَ)) [lxii]، على أنهم أبدلوا الصاد زاياً؛ لأنها جاورت الدال المجهورة، والصاد مهموسة[lxiii]، وفي القراءة(رِدَّت إلينا)، من قوله تعالى:﴿هَذِه بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [lxiv]، التي قرأت بإخلاص الكسر على خلاف الأصل[lxv]، فإن العرب لهم لغة مطردة حملوا المضاعف الثلاثي من فُعِل على المعتل، فكسروا الفاء من رِدَّ، أي: نقلوا كسرة العين إلى الفاء؛ لأنهم حملوها على المعتل[lxvi]، والشيخ خالد الأزهري[lxvii] سبق الآيدني في الاستشهاد[lxviii].

- نسب الشارح قراءة إلى ثلاثة قراء في موضع الباب السادس من أبواب الثلاثي المجرد، إذ يقول: ((وهذا الباب لا يجيء من الأقسام السبعة بالأصالة، أي من غير أن يجيء من غيره، بل على كل ما جاء منه كثُر استعماله في باب علِم وقتَل فيه، كنعِم ينْعم، ويَئِس ييئَس مثلاً حَسِبَ يجيء من أربعة أبواب من الأول، كما في الصحاح: حَسَبَه عَدَّه، وبابه نَصَرَ، ومن باب عَلِم كقوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾ [lxix] بفتح السين في قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة))[lxx].

نسج الشارح على منوال المصنف بأن هذا الباب لا يجيء بالأصالة من الصحيح وغيره، وإنمَّا يجيء بطريق الفرعية والتبعية، وما يؤكد ذلك ما ذهب إليه الرضي في قوله:((أعلم أن القياس في مضارع فَعِل المكسور العين فتحها، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوي، يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقيس، وهي حسِب يحسِبُ، ونعِم ينعِمُ، ويئِس ييئِسُ، ويبِس ييبِسُ))[lxxi]، وهناك من عدَّ الفتح والكسر فيهما لغتان، ومنها قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين [lxxii]. ولم أقف على أحد من العلماء والشّراح قد سبق الآيدني بهذه القراءة، وهناك أمثلة أخرى نشير إلى مواضعها في الشرح[lxxiii].

المحور الثالث :

الحديث النبوي الشريف

وهو الأصل الثاني من أصول الاستدلال، وعندما نذكر الحديث الشريف فإن المعلوم منه كلام الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) سواء أكان بلغة قبيلته أم بلغات القبائل التي تَحَدَّث مع وفودها[lxxiv]، وقد وصف الجاحظ (ت٢٥٥هـ) كلام النبي- فقال:((هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التكلف،...واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجَرَ الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السُّوقيِّ، فلم ينطقْ إلا عن ميراث حكمةٍ، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشُيِّدَ بالتأييد، ويُسِّر بالتوفيق))[lxxv]، ((فلذا أجمع علماء المسلمين وأربابُ اللُّغة وأساطين البلاغة، على أن فصاحة النبي الأكرم(ص) لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في الحديث لا يقاربه أسلوب))[lxxvi]، وأمَّا آراء النحاة فقد اختلفت في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف فكانوا فريقين: بين مانع ومُجيز، والخلاف في ذلك مشهور[lxxvii]، والمهم هنا وجهة نظر الآيدني من الحديث الشريف، فقد استشهد بتسعة أحاديث، ومنها:-

- استدل في موضوع شروط بناء أفعل التفضيل بمجيء هذا البناء من الألوان، وهذا من الشواذ، إذ يقول:((وأمَّا عدم بنائه من لون وعيب ظاهري؛ فلأنّ فيهما يجيء أفْعَل للصفة المشبّهة، فيلزم الالتباس، وأمَّا قوله (عليه السلام) في وصف الحوض:" **أبْيَضُ منَ اللَّبَنِ** "[lxxviii]، وقولهم: أسْوَدُ من حَنَكِ الغُرابِ[lxxix]، فشاذان))[lxxx].

أي: إن الآيدني تابع البصريين في ذلك، إذ يُعتبر بناء أفعل التفضيل من الألوان شاذ؛ لمجيء الصفة المشبهة على هذا الوزن، ولو جاء أفعل التفضيل على هذا الوزن التبس أحدهما بالآخر[lxxxi]، وقال المبرد:((فإذا كان من الألوان، والعيوب قلت ياهند، أشدِدْ بحُمْرة زيد، ويا رجال، أشدِدْ بحمرة زيد))[lxxxii]، بمعنى يمكن أن يتحقق صياغة اسم التفضيل من الألوان بالمجيء باسم تفضيل يناسب الفعل، ك" أشد وأقوى وأكثر"، ثم نأتي بالمصدر الصريح للفعل ونجعله تمييزاً[lxxxiii]، وذهب الآيدني مذهب المبرد، إذ يقول:((واعلم أنك إذا أردت بيان الزيادة ممَّا لم يستوف الشروط المذكورة، توصلت بأن تأخذ أفْعَل ممَّا يدل على كيفية الزيادة، وتجعل ما قصدت زيادته تمييزاً، نحو: أشَدَّ منه بياضاً أو عمىً))[lxxxiv]، والآيدني مسبوق بالاستشهاد بهذا الحديث من قبل الأسكوبي[lxxxv].

- قال في توكيد الفعل الماضي بالنون الثقيلة ((قال سيبويه: يجوز في الضرورة أنت تَفْعَلَنْ، وما قيل: إنه قد يدخل الماضي إذا كان في المعنى مستقبل كقوله (عليه السلام):" **وأمَّا أَدْرَكَنّ واحِدٌ مِنكمْ الدَّجَّالَ**"[lxxxvi] فمشَّبه بالقسم...فشاذ))[lxxxvii]. استشهد به على أن (أدرك) هنا هو فعل ماضي يمتنع تأكيده بنون التوكيد الثقيلة؛ لأنه حصل وفات وتأكيد الفائت ممتنع، فلا يتحقق معنى الطلب في ما تحقق أصلاً[lxxxviii]، وأشار إلى ذلك سيبويه بقوله:((فالنون لا تدخل على فعل قد وقع))[lxxxix]، فالماضي لأنه حصل ليس بحاجة توكيد، ولكن مع هذا ورد الفعل الماضي مؤكداً بالنون، ليس لغرض التوكيد وإنمَّا لأغراض أخرى ومنها: إذا كان في المعنى مستقبل لدخول أمَّا على الفعل الماضي، وعدّوا ذلك من النوادر او الشواذ[xc]، ويوافق المبرد سيبويه، بقوله :((واعلم أنك إذا أقسمت على فعل ماضٍ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون؛ لأن الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيرة لامه، وإنمَّا تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت، فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد، وذلك قولك: والله لرأيت زيداً يضرب عمرا فأنكرت ذلك))[xci]، وبهذا الآيدني متابعٌ لمن قبله من سيبويه والمبرد.
- وفي موضع تثنية اسم الفاعل والمفعول، ذكر الحديث الشريف عن إعراب التثنية في بعض اللغة، إذ يقول: ((واعلم أنَّ إعراب التثنية يكون في بعض اللغة بالألف في حالة النصب، كما في الرفع، كقوله (عليه السلام): " **كُلُّ مَوْلودٍ يُولدُ على فِطْرةِ الإسلام إلا أنَّ أبَوَاهُ يُهَوّدَانِه**"[xcii]... الحديث))[xciii]. يتحدث هنا عن الوجوه الأعرابية المحتملة في اللغة ومنها ما يخص هذا الحديث، إذ أصله:(كلُّ مولود يُولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصِّرانه) ويشتمل على وجوه عدة، ومنها: إن مولود هو اسم يكون، وجملة أبواه هما يهودانه مبتدأ وخبر فتكون في محل نصب خبر يكون، والوجه الآخر: إن أبواه هو الاسم، وهما اللذان مبتدأ وخبر في محل نصب خبر، ووجه بالنصب، على أن أبواه منصوبة بالألف كما في الرفع.

ويُعدُّ سيبويه أوّل من استند إلى هذا الحديث وتبعه ابن جني[xciv]. ويحوي الشرح مواضع أخرى من الاستشهاد بالحديث الشريف[xcv].

خاتمة البحث

١- الظاهر إن مذهب الآيدني هو المذهب البصري بدليل تأييده لبعض المسائل الصرفية في محور الحديث النبوي الشريف.

٢- وافق الآيدني البركَوي المؤلف في الاستغناء عن همزة الوصل عند اجتماعها مع همزة المهموز.

٣- ذهب الآيدني على القول بنصب المضارع المجهول بلا إدغام في شاهدٍ قرانيٍ خاصٍ.

٤- عمل الآيدني بالقرآن الكريم وقراءاته المنسوبة وغير المنسوبة على حد سواء.

٥- في شواهده القرآنية احتج بشواهد قرآنية مجهولة من غير نسبة لا سيما في موضع تخفيف الهمزة بطريق القلب .

٦- استدل بالحديث النبوي الشريف لمسألة بناء افعل التفضيل بمجيء البناء من الألوان وعده من الشواذ.

الهوامش

) لسان العرب:٤/٣٩٤.i(

) ينظر: المعجم الفلسفي:١/٥٦٤.ii(

) المعجم الفلسفي:١/٥٦٤.iii(

) ينظر: اعتراض النحويين للدليل العقلي لمحمد بن عبد الرحمن السبيهين :٣١.iv(

) الدليل العقلي عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية لسهيلة خطاف عبد الكريم، (بحث v(
منشور):٧٩.

(vi) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي لمحمد بن عبد الرحمن السبيهين:٢٩.

(vii) ينظر: أصولُ التفكير النحوي لعلي أبو المكارم:٦٧.

(viii) ينظر: المنطق للمظفر:١/٢١، ٢٢.

(ix) ينظر: لُمعُ الأدلة لابن الأنباري:٨٣، ٨٤.

(x) تاج العروس للزبيدي، مادة"سمع":٢١/٢٢٣، ٢٢٤، وينظر: الصحاح، مادة"سمع":٥٥٩.

(xi) الاقتراح للسيوطي:٧٤.

(xii) السماع من حيث قبوله رواية عند ابن جني لنوري حسن حامد المسلاتي، (بحث منشور): ٩٣.

(xiii) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي: ١٣٠، ١٣٢.

(xiv) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٤١.

(xv) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٣٣

(xvi) بحر القواعد : ٣

(xvii) معجم المدن التاريخية : ١ / ٢٩٢

(xviii) بحر القواعد : ٢

(xix) ينظر : معجم المؤلفين : ٤/٦٢

(xx) المزهر في علوم اللغة وآدابها:١/٢١٣.

(xxi) ينظر: بحر القواعد:١١١، ١٢٤، ١٣١،١٦٧، ٢٣٢، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٠، ٤٠٧، ٤٥١، وغيرها.

(xxii) سورة طه: الآية ١٣٢.

(xxiii) بحر القواعد:٣١٩.

(xxiv) ينظر: الكتاب:١/٢٦٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢١٦٦، وشرح الشافية للرضي: القسم الأول: ٣/٥٠، والفتح الرباني:٣٢٦.

(xxv) هو محمود بن محمد بن علي الأراني الساكناني، نحوي معروف وصرفي من أهل أران، شرح الشافية في الصرف، والكافية في النحو لابن الحاجب، كان حياً بعد ٧٣٤، ينظر: معجم المؤلفين:٣/٨٢٩، والأعلام:٧/١٨٢.

(xxvi) هو محمد بن أحمد، شمس الدين الشربيني، فقيه وشافعي، ومفسر، من القاهرة، وصِف بالعلم والعمل، يُعدُّ آية من آيات الله تعالى، وحجة على خلقه، شرح تصريف عز الملة الزنجاني، ينظر: الكواكب السائرة للشيخ نجم الدين الغزي:٣/٧٢، وشذرات الذهب:١٠/٥٦١، والأعلام:٦/٦.

(xxvii) ينظر: المفصل :٣٦٥، وشرح الشافية للخضر اليزدي:٢/٧٧٤، والكافية في شرح الشافية:٢/٧٣٧. والفتح الرباني في حلّ ألفاظ تصريف عز الملة الزنجاني:٣٢٧.

(xxviii) سورة الأعراف: الآية ٥٦.

(xxix) بحر القواعد:٢٠٦.

(xxx) ينظر: الكتاب:٣/٦٤٧، والأصول في النحو:٣/١٩، وشرح كتاب سيبويه:٤/٣٩٤، ٣٩٥.

(xxxi) ينظر: شرح الشافية للرضي:٢/١٤١، ١٤٢، وشرح الخضر اليزدي:١/٤٤١، ٤٤٢، وشرح ابن عقيل:٤/٩٣.

(xxxii) ينظر: الخصائص:٢/٤١٢، والمفصل:١٩٠، وشرح الخضر اليزدي:١/٤٤١، وشرح ابن عقيل:٤/٩٣.

(xxxiii) سورة القيامة: الآية ٤٠.

(xxxiv) بحر القواعد:٤٥٤.

(xxxv) ينظر: شرح ابن عقيل:٤/٢٥٠، والمقاصد الشافية:٩/٤٥١، ٤٥٢، وشرح التصريح على التوضيح:٢/٧٦٠.

(xxxvi) ينظر: الكتاب:٤/٣٩٧، والخصائص :١/٣٠٦، وشرح الشافية للرضي:٣/١١٥، والفتح الرباني:٣١٠، والعناية في شرح الكفاية للأسكوبي:٣١٨.

(xxxvii) سورة سبأ: الآية ١٩.

(xxxviii) بحر القواعد:٢٣١.

(xxxix) هو سعيد بن مسعود الماغوسي، الأديب والفقيه والنحوي، والمتعارف عليه بأبي جمعة الصنهاجي والماغوشي، من أهل مراكش، شرح لامية العرب، وله إيضاح المبهم من لامية العجم، وله شرح على شذور الذهب، وشرح شافية ابن الحاجب، (ت ١٠١٧هـ)، ينظر: هدية العارفين:١/٣٩٢، والأعلام:٣/١٠٢.

(xl) ينظر: الخصائص:١/٣٦٦، ٣٦٧، وشرح الخضر اليزدي:١/٢٨٢، وكنز المطالب على شافية ابن الحاجب:١/٣٨٠.

(xli) البرهان في علوم القرآن للزركشي:١/٤٨٨، ٤٨٩.

(xlii) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ١/٥١.

(xliii) سورة الأنعام: الآية ١٦٢.

(xliv) سورة يونس: الآية ٨٩.

(xlv) بحر القواعد: ٤٦٤.

(xlvi) ينظر: الكتاب:٣/٥٢٥، ٥٢٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:٢/٢٨٠.

(xlvii) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي للدكتور عبد الصبور شاهين: ٣٩٧

(xlviii) ينظر: مآخذ الزجاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة لعلي عبد الحفيظ خالد، (رسالة ماجستير): ١٠٨، وينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ٣/٤٤٠، ٤٤١، والمحتسب لابن جني:١/١٢٤.

(xlix) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٤٠٦، وحجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة:٣٣٦، والإيضاح في شرح المفصل:٢/٢٨١.

(l) ينظر: المقتضب:٣/١٢، وشرح كتاب سيبويه:٤/٢٥٨، ومعاني القراءات للأزهري: ١/٣٩٩، والمحتسب:١/١٢٤، والخصائص :١/٩٢، والمفصل:١١٣، وشرح المفصل:٢/٢١٠.

(li) سورة الأنعام: الآية ٧١.

(lii) سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

(liii) سورة التوبة: الآية ٤٩.

(liv) بحر القواعد:٣٠١.

(lv) ينظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: ١/٤٠٥، ٤٠٦.

(lvi) ينظر: المفصل:٣٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/٢٦٦، ٢٦٧، وشرح الرضي:٣/٣٢.

(lvii) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني: ٢٠٥٣.

(lviii) ينظر: المفصل: ٣٦٣، وشرح المفصل:٥/٤٣٠، والشافية في علم التصريف: ٨٧، والفتح الرباني:٣٢٥، ٣٢٦، والعناية في شرح الكفاية:١٩٧.

(lix) بحر القواعد: ١٧٠.

(lx) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/١٢٩.

(lxi) ينظر: الأمثال: ٢٣٥، والأمثال للهاشمي: ٢٢٠.

(lxii) الخصائص: ٢/١٤٤.

(lxiii) ينظر: شرح الخضر اليزدي: ٢/٩٥٩.

(lxiv) سورة يوسف: الآية ٦٥.

(lxv) ينظر: الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية للدكتور أيمن عبد الرزاق الشَّوا:٧٢.

(lxvi) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٤٤٠.

(lxvii) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري، نحوي، من أهالي مصر، له المقدمة الأزهرية في علم العربية، وله شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح البردة، والألغاز النحوية، (ت ٩٠٥هـ)، ينظر: الكواكب السائرة: ١/١٩٠، وشذرات الذهب: ١٠/٣٨، والأعلام: ٢/٢٩٧.

(lxviii) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٤٤٠.

(lxix) سورة البقرة: الآية ٢٧٣.

(lxx) بحر القواعد: ١٢٥.

(lxxi) شرح الشافية للرضي: ١/١٣٤، ١٣٥، وينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع: ٣٢٨، وشرح المفصل: ٤/٤٢٧.

(lxxii) ينظر: حجة القراءات: ١٤٨، ((اختلفوا في كسر السين وفتحها... فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: يَحْسِبُهُمْ ويَحْسِبَن بكسر السين في كل القرآن، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: بفتح السين في كل القرآن، وقال هُبيرة، عن حفص: إنه كان يفتح ثم رجع، فكان يكسر)) السبعة في القراءات: ١٩١، ١٩٢، وينظر: التيسير في القراءات للداني:٨٤.

(lxxiii) ينظر: بحر القواعد: ١٨٧، ١٨٩، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٢.

(lxxiv) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي: ١٣.

(lxxv) البيان والتبيين للجاحظ: ١٦/٢، ١٧.

(lxxvi) الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين للدكتور محمد صالح شريف عسكري، (بحث منشور) :٩٧.

(lxxvii) ينظر: الاقتراح: ٨٩-٩٩، وفي أصول النحو للأفغاني: ٤٦-٥٨.

(lxxviii) وهو حديث عبد الله بن عمرو (رضي الله عنه)، وورد في الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل الجُعْفِي، ينظر: الجامع الصحيح: ١١٩/٨، رقم الحديث: ٦٥٧٩، وصحيح مسلم لمسلم الحجاج النيسابوري: ١٧٩٤/٤، رقم الحديث:٢٢٩٢، ولفظ مسلم:(ماؤه أبيضُ من الورق).

(lxxix) ينظر: المستقصي في أمثال العرب للزمخشري: ١٩٢/١.

(lxxx) بحر القواعد: ٢٢١.

(lxxxi) ينظر: الأصول في النحو:١٠٤/١-١٠٥، وشرح ابن عقيل:١٧٥/٣، والاقتراح:١٥٦، والمهذَّب في علم التصريف للدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، والدكتور هاشم طه شلاش:٢٦٣.

(lxxxii) المقتضب:١٨٣/٤.

(lxxxiii) ينظر: المهَّب في علم التصريف: ٢٦٣.

(lxxxiv) بحر القواعد:٢٢١.

(lxxxv) ينظر: العناية في شرح الكفاية: ١٥١.

(lxxxvi) الحديث لحذيفة (رضي الله عنه)، وورد في صحيح مسلم: ٢٢٤٩/٤، رقم الحديث: ٢٩٣٤.

(lxxxvii) بحر القواعد:٤٦١، ٤٦٢.

(lxxxviii) ينظر: شرح التسهيل:١٤/١، وشرح التصريح على التوضيح:٣٠٠/٢.

(lxxxix) الكتاب:١٠٥/٣.

(xc) ينظر: النونات في العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم لإبراهيم حمزة درويش، (رسالة ماجستير):٢٧.

(xci) المقتضب: ٣٣٤/٢.

(xcii) حديث أبو هريرة (رضي الله عنه)، وورد في الجامع الصحيح: ٩٤/٢، ٩٥، رقم الحديث:١٣٥٨.

(xciii) بحر القواعد:٢١١.

(xciv) ينظر: الكتاب: ٣٩٣/٢، والمحتسب: ٣٣/٢.

(xcv) ينظر: بحر القواعد: ٦٢، ٦٧-٦٨، ٧٢، ١٨٦، ٢٤١، ٣١٩.

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

أولاً : الكتب المطبوعة :

١-أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع الصقلي(ت٥١٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٩م.

٢- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني- المؤسسة السعودية بمصر ط١، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.

٣-أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م .

٤-الأصول في النحو: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
٥-اعتراض النحويين للدليل العقلي: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
٦- إعراب القرآن: أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة ط٢، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
٧- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢.
٨- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١، دمشق ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م .
٩- الاقتراح: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه: الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م.
١٠- الإقناع في القراءات السبع: أبي جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش(ت٥٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.
١١-الأمثال: الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام(ت٣٣٨هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
١٢-الأمثال: زيد بن رفاعي الهاشمي، تحقيق: علي إبراهيم الكردي، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.
١٣- الإيضاح في شرح المفصل: الشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي.
١٤-البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، والشيخ جمال حمدي الذهبي، والشيخ إبراهيم عبد الله الكردي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

١٥-البيان والتّبيين: أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، مطبعة المدني- المؤسسة السعودية بمصر، ط٧، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

١٦- تفسير التحرير والتنوير: الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

١٧-الجامع الصحيح: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعفي البُخاري(ت٢٥٦هـ)، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

١٨- حُجة القراءات: الإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

١٩- الحُجة للقراء السبعة: أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٢٠- الخصائص: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

٢١-السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

٢٢- الشافية في علم التصريف: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

٢٣- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

٢٤- شذرات الذهب: لابن العماد شهاب الدين الحنبلي الدمشقي(ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١.

٢٥- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني(ت٧٦٩هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١٦، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

٢٦-شرح التسهيل المُسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٧-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

٢٨-شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٩-شرح الكافية الشافية: العلامة جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.

٣٠- شرح المفصل: موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي(ت٦٤٣هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٣١- شرح شافية ابن الحاجب: الخضر اليزدي، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن أحمد العثمان، مطبعة روح الأمين، ط١، ١٤٣٣هـ .

٣٢- شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، ضبط وتحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٣٣-شرح كتاب التيسير للدَّاني في القراءات المُسمى الدر النثير والعذب النمير: عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالكي الشهير بالمالقي(ت٧٠٥هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و الشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.

٣٤- شرح كتاب سيبويه: أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.

٣٥- صحيح مسلم: الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ)، تحقيق وتصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٣٦- الفتح الرباني: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني(ت٩٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحميد السيد دومَة، دار الضياء للنشر والتوزيع- الكويت.

٣٧-الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية: الدكتور أيمن عبد الرزاق الشَّوا، دراسات لغوية: ٢.

٣٨-في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٩- الكافية في شرح الشافية: محمود بن محمد بن علي الأراني الساكناني، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ – ١٤١٨هـ.

٤٠- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤١- الكواكب السائرة: الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي(ت١٠٦١هـ)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٤٢- لطائف الإشارات لفنون القراءات: الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني(ت٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

٤٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢.

٤٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للعلامة جلال الدين السيوطي، ضبطه: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٩٨٦.

٤٥- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٦-المستقصي في أمثال العرب: العلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.

٤٧- معاني القراءات: أبي منصور الأزهري محمد بن أحمد(ت٣٧٠هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩١م.

٤٨-معجم الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية(ت٣٩٨هـ): أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، مراجعة: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

٤٩-المعجم الفلسفي: الدكتور جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان ١٩٨٢م.

٥٠-معجم المدن التاريخية، أبو ذر الفاضلي، منشورات بغدادي، الجزائر، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥١- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

٥٢-معجم تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٣-معجم لسان العرب: للإمام العلامة ابن منظور(ت٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

٥٤- المفصل في علم العربية: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح قَدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

٥٥- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنَّا، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٦- المقتضب: أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

٥٧- المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر، مطبعة النعمان-النجف الأشرف، مؤسسة جمعية منتدى النشر وكلية الفقه في النجف، ط٣، ١٣٨٨هـ -١٩٦٨م.

٥٨-المهذَّب في علم التصريف: الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، والدكتور هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٥٩- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: الدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والأعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨١م، سلسلة دراسات(٢٦٥).

٦٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

٦١-بحر القواعد شرح كفاية المبتدي: حسن بن مصطفى الآيدني(ت١١٩١هـ)، دراسة وتحقيق: منتصر عبد علي طالب الجواري،(أطروحة دكتوراه)، جامعة تكريت- كلية التربية للبنات، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٦٢-العناية في شرح الكفاية: حسين بن فِرهاد الأُسكوبي، دراسة وتحقيق: قُصي صالح مُطلك حميدان البيكات، (أطروحة دكتوراه)، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

٦٣-كنز المطالب على شافية ابن الحاجب: أبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي(ت١٠١٧هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن عثمان، ومبارك بن لافي بن سليم،

وعبد الله بن مبارك النخار،(أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٣-١٤٣٤هـ.

٦٤-مآخذ الزّجّاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة "دراسة وتوجيه": علي عبد الحفيظ خالد طعامنه، (رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، ٢٠١٣م.

٦٥-النونات في العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم: إبراهيم حمزة درويش جنيد، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية- غزة، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م.

ثالثاً : البحوث المنشورة في المجلات والدوريات :

٦٦-الدليل العقلي عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية: المدرس المساعد سهيلة خطاف عبد الكريم، مجلة جامعة كربلاء، العراق- كلية القانون، المجلد السابع- العدد الثاني/إنساني- ٢٠٠٩.

٦٧- السماع من حيث قبوله رواية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص: نوري حسن حامد المسلاتي، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد الحادي عشر، ذو القعدة، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م أغسطس.

٦٨-الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين: الدكتور محمد صالح شريف عسكري، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، ١٤٣١هـ.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢
التمهيد	٣–٥
المحور الأول الآيدني (اسمه ولقبه ونسبه ومولده ووفاته)	٦
المحور الثاني القرآن الكريم والقراءات القرآنية	٦–١٣
المحور الثالث الحديث النبوي الشريف	١٣–١٦

الخاتمة	١٦
الهوامش	١٧-٢٢
المصادر	٢٣-٣٠
الفهرست	٣١